تبادل التهديدات بين العراق واسرائيل، في نيسان (ابريل) الماضي، وتلقّت دفعاً جديداً اضافياً اثر اندلاع ازمة الخليج بين العراق والكويت، في آب (اغسطس)، نظراً الى تزايد احتمالات وقوع المجابهة العسكرية وحدوث الضربات الاستباقية (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٧/٨/١٩٩٠). غير ان رئيس هيئة الاركان، الجنرال دان شومرون، رفض، مؤخراً، اقتراحاً قدّم لتشكيل «قيادة لحماية المؤخرة»، يتولّى رئاستها لواء من اعضاء الهيئة (**عل همشمار**، ٢٨/٦/١٩٩٠). ويذكر ان شومرون سبق له ان طلب من رئيس الوزراء، اسحق شامير، بصفته قائماً بأعمال وزير الدفاع، ان يخصص نسبة ٣٪ بالمئة من أموال التأمين الوطني لميزانية حماية المؤخرة (**معاريف**، ١٦/٥/١٩٩٠). وفي ذلك الاقتراح احياء للترتيب الذي كان قائماً قبل اندلاع حرب الخليج. إلّا ان شومرون ظل يعارض فكرة تشكيل قيادة منفصلة، بحجة انه يصعب التمييز بين الجبهة والمؤخرة، وبين المواقع العسكرية والمدنية. واضافت المصادر المحلية ان من بين العوائق الاخرى الكلفة الباهظة لاعداد المؤخرة؛ فمثلاً سيكلف استكمال نظام الملاجىء في المنازل، في انحاء اسرائيل، ٥٠٠ مليون دولار (**بمحانيه**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

وفي الوقت الذي تحركت المؤسسة العسكرية ـ الامنية الاسرائيلية لتعزيز موقفها الدفاعي، لمعالجة التحدي الكيميائي، عمل حليفها الاميركي من اجل زيادة الضغوط على العراق، بهدف تقويض برامجه التسلّحية الاستراتيجية. وتجسّدت الخطوة الاخيرة، بعد عملية منع تصدير الصواعق النووية «كرايترون» الى العراق، خلال فصل الربيع، بالتحرك الاميركي لعرقلة شحن ثلاثة آفران صناعية متقدمة الى العراق. ويعود القرار الاداري، الذي يلغي الموافقة السابقة لوزارة التجارة الاميركية ويفرض الحصول على رخصة تصدير فدرالية، الى احتمال ان يقوم العراق باستخدام الافران المعنيّة لصهر وصب مادة «التيتانيوم» والمعادن الخاصة الاخرى ذات القيمة في انتاج الصواريخ الباليستيكية (**المصدر نفسه**، ٢١ ـ ٢٢/٧/١٩٩٠). بل وتزيد اهمية الافران على ذلك؛ اذ أكدت المصادر الغربية انها تعمل، أيضاً، على صهر مادة «بلوتونيوم» الانشطارية بغية صنع القنابل الذرية، علاوة على اعداد التيتانيوم من أجل انتاج الرؤوس الصلدة المخروطية للصواريخ (**المصدر نفسه**، ٢٦/٧/١٩٩٠).

غير ان اللافت في هذا الاطار هو مدى تناقض الاجراءات الاميركية مع السياسة الرسمية للولايات المتحدة خلال الآونة الاخيرة؛ اذ قامت الادارة الاميركية وحلفاؤها في منظمة «كوكوم» الخاصة بمنع بيع التكنولوجيا المتقدمة الى دول الكتلة السوفياتية والشيوعية، في الاول من تموز (يوليو)، برفع القيود على تصدير مجموعة متنوعة من المنتجات ذات القيمة العسكرية المحتملة. ومن أبرز ما شمل ذلك القرار الصواعق «كرايترون» والافران الصناعية و «آلات التشكيل الدورانية» والمضخّات الفراغية. والمعروف ان الآلات والمضخات تستخدم لتركيب اجهزة فصل غاز اليورانيوم لتحضير مادة القنابل الذرية (**المصدر نفسه**). ويعني ذلك انه بات بامكان الدول، كالعراق وباكستان والهند واسرائيل وافريقيا الجنوبية ـ وهي المعروفة بامتلاكها الفعلي أو المزعوم للاسلحة النووية ـ ان تحصل على كافة تلك المعدات اللازمة عبر دول اوروبا الشرقية، التي صار متاحاً لها ان تستورد التكنولوجيا المتقدمة من الغرب.

ان التناقض الصريح بين تحرير القيود على بيع الاجهزة ذات الصلة الصاروخية، أو النووية، الى اسرائيل وغيرها من الدول (ولو بطريقة غير مباشرة)، وبين تشديد الحصار التصديري حول العراق تحديداً، يقابله تصعيد جديد في الموقف الاسرائيلي تجاه سباق التسلّح الاستراتيجي. وقد عبّر عن ذلك وزير العلوم الاسرائيلي عضو حركة «هتحياه» اليمينية، يوفال نيئمان، الذي أوضح، صراحة وللمرة الاولى، امتلاك اسرائيل للاسلحة الكيمياوئية. لقد أعلن نيئمان عن انه في حال التعرض لهجوم كيميائي عراقي، فان «لدينا رداً ممتازاً، الا وهو ان نهدد الرئيس العراقي [صدام] حسين بالبضاعة نفسها... لا شك لدي في اننا نقدر على الرد على تهديد كهذا» (**المصدر نفسه**، ٢٨ ـ ٢٩/٧/١٩٩٠). وتجدر الاشارة، هنا، الى انه لم يسبق لمسؤول اسرائيلي ان اعترف بوجود الاسلحة الكيميائية في اسرائيل، على الرغم من امتناع الناطق باسم وزارة الدفاع عن التعليق على ذلك التصريح. انما الملاحظ، أيضاً، ان رئيس لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست، الياهو بن اليسار، كرّر التهديد الضمني باستخدام الاسلحة غير التقليدية، حين قال ان اسرائيل سترد، بقوة، على اي هجوم،